

هجوم مزدوج يقتل ويصيب عشرات العراقيين في دمشق

## المعارضة العسكرية تطالب بتأجيل «أستانا 3» وتضع شروطاً للمشاركة



موقع الهجوم الذي استهدف زوارا عراقيين في قلب دمشق (انترنت)

الذي تقوده واشتطن لدعم المسلحين الأكراد.

### مفاوضات أستانا

من جهة أخرى، طالب وفد المعارضة العسكري إلى مفاوضات أستانا، بتأجيل موعد انطلاق الجولة الثالثة، المفترض أن تنطلق في العاصمة الكازاخستانية بعد غد، حتى تحقيق مطالب وقف إطلاق النار والتجهيز في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة.

وفي بيان صادر عنها أمس، وضع وفد الفصائل عددا من المحددات للمشاركة في الاجتماع الجديد الذي أعلنت الخارجية الكازاخية أنه سيعقد في الموعد الذي حدد له يومي 14 و15 الجاري، بالعاصمة الكازاخية أستانا، ومن هذه الشروط «الالتزام الكامل بوقف إطلاق النار في المناطق الخاضعة للتشكيلات الثورية، وإيقاف التجهيز القسري والتغيير الديموغرافي في حي الوعر بمحافظة حمص وغيره من المناطق السورية»، وبحسب البيان، طالبت الفصائل بتأجيل الجولة الثالثة من مفاوضات أستانا إلى ما بعد نهاية الهدنة التي أعلنتها وزارة الدفاع الروسية في مناطق الغوطة الشرقية لدمشق في الفترة من 7 ولغاية 20 من الشهر الجاري.

وشدد على ضرورة استكمال مناقشة وثيقة أليات وقف إطلاق النار قبل الذهاب إلى أستانا، كما كان متفقاً عليه في أنقرة.

واتهم وفد المعارضة العسكري في بيانه موسكو بعدم الوفاء بالتزاماتها باعتبارها ضامنا لاتفاق وقف إطلاق النار، وقال «الضامن الروسي لم يف بالاتزامات التي تعهد بها في لقاءات أستانا السابقة وخاصة فيما يتعلق بالإفراج عن المعتقلات، وإمعاها في ذلك فقد استخدم مؤخرا الفيتو السابع لإفشال القرار الأممي الذي يهدف إلى محاسبة النظام».

### مجلس الأمن يطالب

وفي السياق، كان مجلس الأمن الدولي دعا «الأطراف السورية إلى التنفيذ الكامل لوقف إطلاق النار، الذي تم وفقا لقرارات 29 ديسمبر 2016... بما في ذلك وضع حد لانتهاكات وقف إطلاق النار وضمان وصول المساعدات الإنسانية»، وأعر المجلس في بيان صدره بالإجماع فجر أمس عن «دعمه الكامل للمبعوث الأممي الخاص إلى سورية استافان ديستورا ودعا أطراف الأزمة إلى العودة إلى طاولة المفاوضات في جنيف 23 الجاري بدون شروط مسبقة.

وأصدر المجلس بالإجماع بيانا، ذكر فيه أن أعضاء المجلس (15 دولة) يجددون دعمهم لجهود الأمم المتحدة بقيادة دي ميستورا من أجل إيجاد تسوية دائمة للأزمة السورية، من خلال عملية سياسية شاملة، بقيادة تلبى التطلعات المشروعة للشعب السوري.

عواصم - وكالات: قتل أكثر من 46 شخصا، غالبيةهم من الزوار العراقيين، وأصيب العشرات بجروح في تفجيرين، أحدهما انتحاري، استهدفا منطقة تقع فيها مجموعة من المراقب المقدسة عند الشيعة في أحد أحياء دمشق القديمة، ويعد الهجوم أحد أكبر الهجمات في دمشق منذ ست سنوات. وأفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان بأن التفجيرين، واحدهما انتحاري، استهدفا منطقة تقع فيها مقبرة باب الصغير في حي الشاغور بالمدينة القديمة.

وتضد مقبرة باب الصغير أضرحة يعد بعضها مزارات دينية شيعية وسنية. وقال المرصد إن هذه المنطقة التي شهدت التفجير تقع تحت سيطرة ميليشيات موالية للنظام من جنسيات سورية وغير سورية. بدورها، أعلنت وزارة الخارجية العراقية أن التفجيرين في دمشق أسفرا عن سقوط نحو أربعين عراقيا وإصابة 120 آخرين.

وقال المتحدث باسم الوزارة في بيان إن الهجومين استهدفا «حافلاتهم بعبوات ناسفة». وشكلت السلطات العراقية خلية أزمة بالتعاون مع السلطات السورية لإحصاء أسماء القتلى والجرحى، إضافة إلى العمل السريع لتوفير طائرة لنقل الجثث، بحسب البيان.

وتشهد دمشق ومنطقة السيدة زينب جنوب العاصمة حركة سباحة دينية كثيفة خصوصا للعراقيين والإيرانيين.

بدوره، أفاد وزير الداخلية السوري محمد الشعار من مكان وقوع التفجيرين بأن «العمل الإرهابي استهدف حافلة حجاج من عدد من الجنسيات العربية».

وقال احد سكان الحي بعد الانفجار الأول تلاه الثاني بعدم تجمع الناس في المكان.

وأفادت وكالة الأنباء السورية الرسمية (سانا) بأن التفجيرين أسفرا أيضا عن أضرار مادية في مقبرة باب الصغير.

### تهجير جماعي

في غضون ذلك، تتواصل العمليات العسكرية على أكثر من جبهة وبين عدة أطراف، إذ تواجه بلدات وقرى ريف حلب الشرقي الخاضعة سابقا لسيطرة تنظيم داعش، أكبر حركة تهجير في سورية منذ بدء الاحتجاجات ضد النظام. وقالت شبكة شام الإخبارية، أن عشرات آلاف العائلات تركت منازلها وكل ما تملك وحاولت النجاة بارواحها هاربة من جيح الصراع الدائر على أرضها، حيث ينسحب داعش، فيما يتبادل النظام وميليشيات قوات سوريا الديمقراطية (قسد) السيطرة على المناطق التي يخليها التنظيم، تحت ضغط من الهجمات والغارات التي تنفذها طائرات النظام والطائرات الروسية. إلى جانب طيران التحالف

## البطريك الراعي في موقف غير مسبوق: حزب الله أخرج اللبنانيين بقتاله في سورية لقاءات «انتخابية» بالجملة والمفرق ولا نتائج ظاهرة

## المجلس الدستوري وإشكاليات الانتخابات النيابية

بيروت - ناصر زيدان

قبل أن يصبح رئيسا للجمهورية، قدم العماد ميشال عون وتسعة نواب من كتلة التغيير والإصلاح مراجعة أمام المجلس الدستوري، بهدف إبطال قانون التمديد لمجلس النواب رقم 16 تاريخ 11/ 11/ 2014. وكان القانون المذكور يقضي بتمديد ولاية المجلس للمرة الثانية، من تاريخ 11/ 11/ 2014 إلى 16/ 6/ 2017. واستند مقدمو الطعن إلى مواد في الدستور اللبناني، تتحدث عن أن الشعب مصدر السلطات ووكالته غير المشروطة للنواب، مقيدة بمدة زمنية محددة، هي أربع سنوات، وفي أن الأوضاع التي كانت سائدة في نهاية العام 2014 لم تكن استثنائية، وبالتالي لا تستوجب التمديد القسري لولاية المجلس. وهذه الاعتبارات القانونية مدرجة في متن الدستور اللبناني، ولا سيما في البند «ب» و«ج» و«د» و«هـ» من مقدمة الدستور. وقد أصدر المجلس الدستوري القرار رقم 7 تاريخ 11/ 11/ 2014 بالإجماع، اعتبر فيه: أن التمديد غير دستوري لمخالفته مجموعة من القواعد التي ينص عليها الدستور، لكنه لم يلغ قانون التمديد لأسباب وطنية، كي لا تقع البلاد في فراغ نيابي وهي كانت تعاني من فراغ في رئاسة الجمهورية، وبالتالي تصبح السلطة المنوط بها انتخاب رئيس للجمهورية غير موجودة، ما يعرض الدولة للفتك، واعتبر المجلس الدستوري في قراره أن التمديد أمر واقع.

الأهم في قرار المجلس الدستوري المذكور اعلاه: ما جاء في البند «2» من الفقرة الحكيمة، التي قالت: «أن ربط إجراء الانتخابات النيابية بالاتفاق على قانون انتخاب جديد، أو بأي اعتبار آخر، عمل مخالف للدستور. أما في البند «5» من الفقرة الحكيمة ذاتها، فقد جاء: «إن تعطيل المؤسسات الدستورية انتهاك فاضح للدستور».

ما هو مطرح اليوم إشكاليات دستورية ترافق بدء تاكل المهل القانونية التي تسبق عملية إجراء انتخابات النيابية، والمحددة بستين يوما قبل موعد الانتخاب. وهذه المهل بطبيعية الحال لها قوة دستورية لأنها تتعلق بدورية الانتخابات. وتعطيل العملية الإجرائية في دعوة الهيئات الناخبة يحمل مضامين مخالفة للدستور، حتى لو كانت الأليات التي تجري بها عمليات الدعوة للهيئات الناخبة تأتي في صيغة قرار إداري، أو مرسوم عادي يصدر عن وزير الداخلية، ويوقع عليه الرؤساء والوزراء وفقا للأصول المتبعة، ذلك أن العرف المحتمد في الدول الديمقراطية البرلمانية، لا يسمح للقوانين العادية، أو للقرارات والمراسيم الإدارية تعطيل قواعد وإجراءات لها طابع دستوري.

في لبنان نموذج خاص من الديمقراطية البرلمانية لها طابع توافقي، لأنها مقيدة بتوزيعات طائفية ومذهبية للمقاعد النيابية، وهذا الأمر يحدث بعض الإخلال في مسار العملية الديمقراطية. لكن من أهم شروط الديمقراطية التوافقية «عدم اللجوء إلى التعطيل»، وإلا تكون أمام مساحة ضبابية واسعة، قد يتكامل معها النظام برمته، فالصلاحيات المنوطة بالرؤساء، لا يمكن أن تفسر على أنها تعطلية أبدا بل هي توصيحية. الاعتراضات السياسية والحزبية على القانون الانتخابي القائم كبيرة، ولكنها لا يمكن أن تشكل مادة تسمح بتجاوز أحكام الدستور ومندرجات القانون. وبالتالي فإن تفسير موقف المجلس الدستوري، واضحة لناحية انحيازه لإجراء الانتخابات وفق القانون القائم كتعبير دستوري، أقل كلفة من الفراغ، أو من التمديد، أو من أي إجراء آخر. إذا لم يتمكن المجلس النيابي من إنتاج قانون جديد للانتخابات قبل 21 الجاري.

التيار الحر التي اعتبرت في خطوة القوات الترشيحية لا تخدم التفاهم المعقود بين الطرفين، تساءلت كيف يمكن التحالف انتخابيا مع القوات في غير مناطق، بعد خطوتها الانفردية في البترون؟

على صعيد السلاح المتفلس في لبنان صد موقف لافت وغير مسبوق للبطريك الماروني بشارة الراعي تمثل بقوله ان حزب الله اخرج اللبنانيين وقسمهم بدخوله الى سورية، من دون ان تقبلهم وزنا لراي الدولة اللبنانية، مشيرا الى ان الانقسام حول مشاركته في الحرب السورية بين مؤيد ومعارض.

وردا على سؤال لقناة «سكاي نيوز عربية» حول موقفه من الحزب المسلح، قال الراعي: لا يمكن قول شيء قاطع في هذا الخصوص، فالحزب الآن هو جزء من الحياة اللبنانية، وموجود في البرلمان والحكومة والادارة، معتبرا ان هذا الموضوع يحتاج درجات من الحلول. وترامن كلام الراعي مع تصريحات لأحد مساعدي قائد الحرس الثوري الإيراني يؤكد فيها انشاء ايران مصانع صواريخ واسلحة في لبنان وتسلحها لحزب الله.

السابق اللواء اشرف ريفي اعلن تضامنه مع الموقف الذي عبر عنه البطريك الراعي في موضوع سلاح حزب الله الذي يمثل جميع المؤمنين بسيادة الدولة على ارضها، والرافضين للسلاح غير الشرعي الذي تحول الى قوضى والسى الغلبة السياسية في الدخاى والى ورقة تستعملها ايران في المنطقة.

ما في الامر ان لنا مقعدا في البترون ونريد الحفاظ عليه. هذا الكلام أوصى بان التحالف الانتخابي المتوقع بين «القوات» والتيار الوطني الحر اصبح على المحك وقد اثار ترشيح سعد من جانب سمير جعجع في البترون، قلق التيارين، بحكم كونه موحها ضد رئيس التيار جبران باسيل في عقد داره، لكن جعجع فسر الأمر على ان غايته عدم اقبال جرد البترون على «القوات»، لكن يبسو ان مصادر

قال ان اللقاء يؤيد اي قانون شرط ان يقوم على العدالة، وان ينطوي على الاكثري والنسبي. وأضاف: المنطق يقول ان الصيغة تقوم على المختلط، وان المسار العام بالنسبة لنا هي المحافظة على وحدة الجبل والمصالحة فيه. وفي السياق الانتخابي عينه، قال مرشح القوات اللبنانية عن دائرة البترون د. فادي سعد، ان جبران باسيل ليس نائبا من البترون، وكل الاحاديث من ان ترشيحي رسالة لباسيل، كلام غير صحيح، وان كل

حكاية قانون الانتخابات على تبرتها اليومية أفكار ولقاءات واتصالات و«مطر حك يا ماشي» ومثل قانون الانتخابات، الموازنة العامة وعلتها سلسلة رتب ورواتب موظفي الدولة والقضاء التعليمي، في ظل ما تحويه الحلول الخاصة بالسلسلة، من فوارق بين هذا القطاع وذاك، ما تسود له من ضرائب ورسوم وتسيب المواطنين عموما، وتضع الهيئة العامة لمجلس النواب الابعاء النقابية بوجه المعارضة النقابية الواسعة. والراهن أن قانون الانتخابات ينتظر جلاء الموقف في سورية، لكن ذلك لا يمنع استمرار الاتصالات ومحاولات تقرب وجهات النظر، ومن هنا كان لقاء الست ساعات، بين رئيس التيار الحر الوزير جبران باسيل ونادر الحريري مدير مكتب الرئيس سعد الحريري يوم الخميس، ولقاء باسيل ووزير الداخلية نهاد المشنوق يوم الجمعة وبينهما لقاء بين باسيل ورئيس حزب الكتائب سامي الجميل، بعيدا عن الاضواء، واخيرا اللقاء الثلاثي بين الرئيس سعد الحريري والوزير باسيل ووزير حركة أمل علي حسن خليل في هذه السراي. وقد نتاهي من هذه الاجتماعات ان باسيل يعمل على قانون مختلط جديد، يعتقد انه قابل للتوافق الذي لم يحصل على الآن، وهذه الصيغة على مبدأ انتخاب 64 نائبا بحسب النظام الاكثري ومثلهم على النظام النسبي، مع اعتماد معايير موحدة في كل الدوائر.

مصادر القوات اللبنانية،



(محمود الطويل)

مسيرة نسائية بمناسبة يوم المرأة العالمي في بيروت